مجلس المستشارين
فريق العدالة والتنمية

الرباط في : 30/05/2019
رقم السؤال : 2 270

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول عدم رد عمالة الحسيمة على مراسلات الأحزاب السياسية بالإقليم ومدى إلتزام الإدارة بالخطابات الملكية التوجيهية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

السيد الوزير المحترم،

أوكل دستور المملكة، في فصله السابع منه، للأحزاب السياسية مهمة تأطير المواطنات والمواطنين والمساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين، وهو ما يستلزم تفاعلا إيجابيا وتعاونا بين الهيئات المجالية للأحزاب السياسية وممثلي وزارة الداخلية، سواء على المستوى المركزي أو الجهوي أو الإقليمي أو المحلي، خدمة لما فيه صالح الوطن والمواطنين، إلا أن واقع الحال على مستوى إقليم الحسيمة، موضوع السؤال، يؤكد عكس ذلك، بحيث أن عمالة هذا الأخير، وفي تحد غير مبرر وغير مقبول للقانون، ترفض حتى الجواب عن المراسلات الكتابية المتوصل بها من الأحزاب السياسية، فبالأحرى العمل على الاستجابة لإنتظارات المواطنين والمواطنات، وهو ما يعمق أجواء الاحتقان ويكرس فقدان الثقة في المؤسسات والمسؤولين على حد سواء.
إن صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وفي خطابه السامي بمناسبة افتتاح البرلمان بتاريخ 14 أكتوبر 2016، أكد أنه "من غير المقبول، ألا تجيب الإدارة على شكايات وتساؤلات الناس وكأن المواطن لا يساوي شيئا، أو أنه مجرد جزء بسيط من المنظر العام لفضاء الإدارة. فبدون المواطن لن تكون هناك إدارة. ومن حقه أن يتلقى جوابا عن رسائله، وحلولا لمشاكله، المعروضة عليها. وهي ملزمة بأن تفسر الأشياء للناس وأن تبرر قراراتها التي يجب أن تتخذ بناء على القانون"، فإذا كان هذا هو التوجيه الملكي بخصوص طريقة تعامل الإدارة مع مراسلات المواطنين وشكاياتهم، فكيف يمكن تفسير رفض عمال وولاة وزارة الداخلية الجواب عن مراسلات هيئات سياسية مجالية، ومنها عمالة الحسيمة، التي تصر على عدم الجواب عن مراسلات سبق وتقدمت بها مكاتب إقليمية لأحزاب سياسية، ومنها المراسلات التي سبق للكتابة الإقليمية لحزب العدالة والتنمية بالحسيمة، أن تقدمت بها دون أن تتوصل بأي جواب بشأنها.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:
- ماهي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لتصحيح هذا الاختلال في علاقة عمالة الحسيمة بالهيئات المجالية للأحزاب السياسية على المستوى الإقليمي، وأي مقاربة للوزارة لتوجيه العمال والولاة على الالتزام بتطبيق القانون والحرص على تمثل التوجهات الملكية ومقاربة الحكومة لعلاقة الإدارة بالمواطنين والهيئات السياسية، على حد سواء؟
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

نبيل الأندلوسي